الصباح الاقتصادية
12
العدد 2429 - السنة التاسعة
الخميس 22 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 31 مارس 2016
Thursday 31 March 2016 - No.2429 - 9th Year

«العمومية» صادقت على البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر

الأرباح الصافية لـ«وربة» ترتفع بنسبة 770 بالمئة عن 2014

أعلن بنك وربة، البنك الأسرع نموا في الكويت والذي يقدم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى محلي وعالمي، في ختام الاجتماع السنوي لجمعيته العامة التي انعقدت في فندق كورت يارد ماريوت - قاعة رقم 4 ، أعلن عن اقرار جدول أعمال الجمعية العامه والمصادقة على تقارير مجلس الادارة ومراقبي الحسابات وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، والمصادقة على البيانات المالية السنوية.

كما وافقت الجمعية العمومية على انتخاب مجلس إدارة البنك في دورته الثالثة (2016-2018) وإعادة تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعام 2016 إضافة إلى إعادة تعيين مراقبي حسابات البنك للسنة المالية 2016، فضلاً عن بنود أخرى بجدول أعمال اجتماع الجمعية.

وفي هذا الاطار، قال جسار دخيل الجسار، نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي في بنك وربة ، أن البنك يواصل خطته الاستراتيجية المتوسطة الأجل والتي بنيت على جملة أهداف أخذت في الإعتبار المتغيرات الإقتصادية المتسارعة التي يواجهها الإقتصاد العالمي ولا سيما في منطقة الخليج العربي في ظل الهبوط الحاد في أسعار النفط. وقد أسفرت هذه الخطة عن بلورة مكانة البنك بين البنوك الاسلامية المتواجدة في السوق المحلية. ، علما بأن الإستراتيجية تعمل على تعزيز مكانة البنك والمساهمة في النجاح بتحقيق مكانة متقدمة في قطاع المصارف الإسلامية خلال سنواته الخمس منذ التأسيس، إضافة إلى مد جذوره على الصعيد المحلي ومحافظته على مركز مالي متين يوفر الحماية لمساهميه.

ولفت الجسار إلى أن البنك قد شهد خلال عام 2015 نموا واضحا في كافة المؤشرات مدعوما بنمو كبير في إيراداته التشغيلية التي ارتفعت بنحو 7.7 مليون د.ك وبلغت 26.3 مليون دينار مقارنة مع 18.5 للعام 2014 بنمو نسبته 42 %، كما ارتفعت الودائع بنسبة 25 % لتبلغ 433.5 مليون د.ك مقارنة مع 346.1 مليون د.ك في 2014. وأضاف الجسار ان ارباح البنك قبل المخصصات تضاعفت حيث بلغت 4.1 مليون د.ك مقارنة مع 1.9 مليون د.ك للعام 2014 محققا نمو كبير بنسبة 108%، في حين الأرباح الصافية بلغت مليون دينار في سنة 2015 بزيادة نسبتها 770 % في المائة عن سنة 2014 في حين نمت محفظة البنك التمويلية بنسبة 40 % لتصل الى 543.8 مليون دينار نهاية العام 2015 مقارنة مع 388.2 مليون د.ك كما في نهاية العام 2014، وارتفع إجمالي حجم الأصول ليصل إلى 776.1 مليون دينار في نهاية العام 2015 مقارنة مع 594.8 مليون د.ك في نهاية العام 2014 محققا نسبة نمو 30 %.

أن بنك وربة وعلى الرغم من سنواته القليلة نسبيا في صناعة الصيرفة الإسلامية، فقد حصل في عام 2015 من قبل وكالة Moody's Investors Services على أول تصنيف ائتماني Baa2/Prim-2 للودائع بالعملة المحلية والاجنبية مع نظرة مستقبلية مستقرة، الامر الذي يعتبر انجازاً للبنك ويعكس مستقبله الواعد.

وأضاف الجسار قائلا:» انطلاقاً من هدفنا بأن يكون بنك وربة المؤسسة المصرفية الإسلامية المفضلة لكل العملاء نحرص أن تكون أول المبادرين في طرح الخدمات والمنتجات الفريدة والجديدة على السوق ومواصلة تلبية إحتياجات عملائنا التمويلية والإستثمارية وتقديمها وفق أعلى معايير الجودة، حيث قمنا بإستكمال إطلاق العديد من المنتجات والخدمات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية». وإلى جانب الإهتمام بالنشاط التشغيلي سعى بنك وربة إلى التركيز على الإستثمار في الرأس المال البشري، وفي هذا الإطار قال الجسار:» أن البنك ملتزم في سعيه الى استقطاب الكوادر الوطنية الواعدة للعمل في ادارات البنك المختلفة والحرص على تدريبهم ليكونوا من الركائز الاساسية في تعزيز مسيرة البنك وذلك التزاما أيضا بدعم العمالة الوطنية. لقد حققنا انجازات في مجال استقطاب الكفاءات المحلية، حيث استطعنا توفير وتدريب الكوادر الكويتية الشابة للعمل في مختلف القطاعات، وقمنا بجذب الكفاءات الكويتية على مستوى القيادة، مما سيشكل دعماً مهماً للبنك في المرحلة المقبلة بما يضمن للعملاء الحصول على أفضل الخدمات وفق أعلى معايير المهنية والجودة العالمية».

وأشار الجسار ايضا الى أن البنك قد حاز خلال عام 2015 على جائزة البنك الأسرع نموا في الكويت من مجلة «بانكر ميدل ايست» تقديرا لتفوقه في قطاع الصيرفة الاسلامية. واختير أيضا كافضل بنك في الكويت في قطاع تمويل الشركات من نفس المجلة، وأيضا بجائزتين من مجلة «الاخبار المصرفية الاسلامية» (IFN)عن فئة جائزة العام، هما جائزة «عام 2015 لأفضل تمويل هيكلي» والتي فاز بها البنك عن استحواذه على محفظة تمويل من «شركة الملا العالمية للتمويل» عبر صفقة بلغت قيمتها الإجمالية 20 مليون د.ك. وعكست هذه الصفقة الاستثنائية بطرحها مدى التزام بنك وربة للتواصل امام عملائه في توفير حلول مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تلاءمت مع خطة التوسّع الاستراتيجية التي يعتمدها البنك على الصعيدين المحلي والإقليمي.

ولفت الجسار الى أن بنك وربة مستمر في خطته التوسعية في 2016 مشيرا الى أن البنك حاليا متواجد في كافه محافظات دولة الكويت من خلال تسعة افرع حيث تم افتتاح فرعي العقيلة والفحيحيل خلال 2015 ومن المتوقع أن يشهد العام الحالي افتتاح عدد من الفروع في مناطق حيوية حرصا من البنك على أن يقدم خدماته ومنتجاته الى أكبر شريحة ممكنة من العملاء في كافة أنحاء الكويت.

تجدر الاشارة الى أن عام 2015 بالعديد من الانجازات لبنك وربة على مختلف الأصعدة. ساهمت في تعزيز إستراتيجيته التوسعية في الإسواق الإقليمية والعالمية انطلاقا من إستراتيجية البنك الرامية إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتميزة في المنطقة والعالم. حيث استحوذ على محفظة تاجير معدات تديرها مجموعة اتيل كابيتال القابضة (ATEL CAPITAL) وهي شركة تاجير معدّات مستقلة في الولايات المتحدة الأمريكية، ليصبح بذلك اول مؤسسة كويتية يستثمر من خلال هذه المجموعة. كما أن احد الصناديق التي يعتبر مستثمراً رئيسيا فيها قد استحوذ على مبنى «The Nathaniel» التجاري في مدينة نيويورك. ويعد بنك وربة من أوائل المستثمرين ضمن الاستراتيجية القائمة على التركيز على القطاع العقاري في الولايات المتحدة، التي تديرها مجموعة وفرة الاستشارية الاستثمارية.

جانب من الجمعية العمومية

الجسار: قفزة في الربحية و الاستمرار في الإستراتيجية حتى 2017 للارتقاء بخدمات البنك وأدائه

واوضح الجسار ان البنك شارك في صفقة استئجار طائرات لصالح الخطوط الجوية الكويتية في إطار أول صفقة يتم إبرامها مع الشركة الدولية لتمويل الطائرات لتأجير 5 طائرات «آيرباص» من طراز A330-200 إلى الخطوط الجوية الكويتية.

وعلى صعيد متصل أكد الجسار على أن بنك وربة كان حريصا خلال عام 2015 على مواكبة التقدم التكنولوجي حيث قدم لعملائه باقة جديدة من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت Online Banking، وتطبيقاته الخاصة للهواتف الذكية التي تعمل بنظامي اندرويد وiOS، وذلك في سعيه المستمر لتعزيز تجربة العملاء المصرفية، حيث تتيح باقة الخدمات الجديدة إجراء عدد من العمليات المالية التي كانت في السابق تتطلب حضور العميل إلى أحد فروع البنك، مجاناً ووفق أعلى معايير الجودة والسرعة والأمان.

ويسعى بنك وربة من خلال طرحه للعديد من الخدمات الإلكترونية الجديدة دفعة واحدة وتحديث وتطوير خدمات أخرى، إلى تأكيد دوره الريادي في سوق الخدمات المصرفية الإلكترونية بما يجعلها أكثر راحة وسهولة وأهمية. حيث تمكّن باقة الخدمات الالكترونية الجديدة عميل وربة الحالي من فتح حساب توفير جديد وفتح حساب الوديعة، إضافة إلى طلب دفتر شيكات وخدمات الشيكات التي تتيح للعميل الحصول على ملخص عن دفتر الشيكات الذي بحوزته وتفاصيل عن العمليات التي قام بها، إضافة إلى الحصول على كشف حساب مفصل، وخدمة تحميل البطاقة المدنية التي تتيح للعميل الحالي تحميل صورة البطاقة وتحديث بياناته عن طريق وربة أونلاين، وكل هذه الخدمات أصبحت متاحة اليوم بكبسة زر أو لمسة واحدة على أجهزة العميل الذكية، وما عليه إلا إدخال البيانات المطلوبة يدوياً دون الحاجة إلى الحضور إلى الفرع لملء الأوراق مع ضمان أعلى معايير الجودة والسرعة والأمان. هذا وقام بنك وربة بتطوير بعض الخدمات القائمة سابقا مثل خدمة البطاقات التي توفر للعميل ملخص عن بطاقاته الخاصة بالصرف الآلي أو البطاقات الائتمانية والاطلاع على كشف حساب البطاقات ومعرفة آخر العمليات التي أجريت بها والمبالغ المسحوبة والمتوفرة وتاريخ إجراء العمليات والتبليغ عن البطاقات المفقودة. وخدمة التحويلات التي تمكن عميل وربة من التحويل بين حساباته الخاصة أو إجراء تحويلات محلية ودولية، أو دفع فواتير الهواتف المحمولة، والاطلاع على كافة صفقات التمويل الشخصي.

وفي الختام أكد الجسار على أن بنك وربة عازم على المثابرة في تحقيق النجاحات والتميز دائما في قطاع الصيرفة الاسلامية عبر تقديم الافضل والاجود من الخدمات والمنتجات المصرفية الغير مسبوقة وفق الشريعة الإسلامية السمحاء، بما يلبي متطلبات عملائه الباحثين عن الجودة والنوعية، مما يكرسه رائدا وخيارا أولا في قطاع المصارف الإسلامية.

الانخفاض الحالي لأسعار النفط يعكس تحولاً عميقاً في الاقتصاد العالمي

«الغرفة» تؤكد: نواجه حالياً أصعب تحدٍ اقتصادي للبلاد منذ 1946

قال رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم ان الكويت تواجه تحديا اقتصاديا يعد الاصعب منذ عام 1946 معتبرا ان الانخفاض الحالي لاسعار النفط يعكس تحولا عميقا في الاقتصاد العالمي ويعبر عن قلق حقيقي من تقلص لاهمية الاستراتيجية للنفط.

واضاف الغانم في كلمته الافتتاحية للجمعية العامة ال 52 لغرفة تجارة وصناعة الكويت ان التحدي الذي تواجهه الكويت اليوم يفرض على الجميع نقل المواجهة من مستوى معالجة عجز مرحلي في الميزانية العامة الى صعيد البحث عن رؤية تنموية تعيد هيكلة الناتج المحلي الاجمالي وتحد من هيمنة النفط كمصدر شبه وحيد للدخل بصرف النظر عن الاتجاهات المستقبلية لأسعاره.

وذكر ان غرفة تجارة وصناعة الكويت أكدت مرارا ان الاصلاح الاقتصادي بشقيه المالي والتنموي لا يمكن أن يتم إلا في إطار خريطة واضحة الخطوط والخطوات تضم حزمة كاملة متكاملة من السياسات والتشريعات والإجراءات يجري تنفيذها حسب جدول زمني يمتد إلى سنوات عديده وتتسم بالشفافية التي تجعل المواطن يتفهم مبرراتها وأهدافها ويطمئن إلى جدواها وعدالتها.

واوضح ان وثيقة الاجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي التي أقرها مجلس الوزراء قبيل أيام « لا يمكن أن تستكمل اركانها بومضة ملهمة فليس هناك حلول سهلة سريعة الأثر وليس هناك حلول ترضي كافة الأطراف».

وافاد بان القيمة الحقيقية لهذه الوثيقة تكمن في كونها تعبيرا حكوميا رسميا وصريحا عن الالتزام بالاصلاح المالي والاقتصادي وقرارا واضحا بتعريف هذا الاصلاح من خلال عرض أسسه ومنطلقاته وتحديد مضمونه وتوجهاته واجراءاته.

وقال الغانم ان هذه الوثيقة ستبقى آلياتها موضع تطوير وتعديل في ضوء التجربة دون ان يضعف ذلك من قوة الالتزام بالاصلاح وشريطة أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها بحزم وشجاعه وأن يبقى تعاون مجلس الأمة في إطار القناعة الموضوعية والنظرة الوطنية.

واشار الى وجود فارق كبير بين تنويع ايرادات الميزانية العامة وبين تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي مبينا ان من الخطأ في معالجة الاوضاع الاقتصادية بالتركيز على جانبها المالي فقط بل لابد من أن يسير الاصلاح المالي بالتوازي والتكامل مع الإصلاح الاقتصادي.

واوضح ان الاصلاح الاقتصادي يتمثل برؤية تنموية حقيقية مستدامة تضع حدودا للاعتماد المطلق على إيرادات النفط ورؤية تستند إلى قوة عاملة وطنية يقود قاطرتها قطاع خاص كفء وملتزم بدوره التنموي والاجتماعي خاصة أن تعزيز الإيرادات العامة يرتبط بقوة وبالضرورة بتوسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

ولفت الى ان الغرفة قامت بنشر ورقتها بشأن (الاصلاح المالي والرؤية التنموية بدولة الكويت) وعملت على شرح وإيضاح ما أسمته (باستراتيجية التيسير التجاري) التي أصدرت الغرفة دراسة معمقة بشأنها أعدتها جهة بحثية عالمية مختصة.

واشار الى ان استراتيجية التيسير التجاري تقوم على الاستثمار الأمثل للمزايا التنافسية الأهم في الاقتصاد الكويتي والمتمثلة بصورة خاصة في الموقع الجغرافي وفي الحيوية المجتمعية وفي القطاع الخاص ذي الملاءة والخبرة والعلاقات الدولية القوية وذلك من خلال الارتقاء بكفاءة البنية الأساسية واللوجستية والبيئة التنظيمية والبيئة الجمركية والاقتصاد المعرفي. واضاف أن استراتيجية التيسير التجاري هذه تستلهم النجاح الباهر للتجربة السنغافورية وتقوم على النشاط التجاري وإعادة التصدير وتطوير قطاعات وأنشطة كثيرة كالنقل والاتصالات والتأمين وتساهم في تطوير الكويت كمركز مالي متقدم لأن المراكز المالية العالمية لا تنشأ أصلا إلا في مراكز تجارية متقدمة.

ورأى الغانم ان نظرة الغرفة إلى الاصلاح المالي والاقتصادي لا تكتمل الا من خلال اربع نقاط رئيسية اولاها قدرة الانظمة التعليمية الحديثة للدول على الارتقاء بكفاءة العنصر البشري والثانية التاكيد على ان الإصلاح لايمكن أن يتحقق إذا فرضت السياسة والاصطفافات الاجتماعية المختلفة أن يبقى كل شئ على حاله.

وقال ان النقطة الثالثة هي ماأكدته التقارير الدولية من أن اسواق دول مجلس التعاون الست ستغدو مباشرة تاسع أكبر اقتصاد في العالم لو اصبحت سوقا واحدا وان إزالة العقبات البيروقراطية في وجه التجارة والاستثمار في دول المجلس سيعزز ناتجها المحلي الإجمالي بنحو 36 مليار دولار.

وعن النقطة الرابعة اقار بان اجراءات الإصلاح يجب ان يسبقها ويواكبها إعلام علمي صريح يضع امام المواطنين كل النقاط فوق كل الحروف صادق الصورة والمعلومة بين السبب والهدف بكل شفافية وبشرح الواقع وتكلفة التاجيل والتردد بلا تهويل ولا تهوين.

ودعا اعضاء الغرفة الى المشاركة في انتخاب نصف اعضاء مجلس إدارة الغرفة في دورته الثامنة والعشرين المزمع اجراؤها يوم الاربعاء المقبل.

جانب من جمعية الغرفة

الغانم: وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح ستبقى آلياتها موضع تطوير وتعديل في ضوء التجربة

بنك برقان راعيا إستراتيجيا للمشروع الوطني «نويت ابني الكويت»

«برقان» يرعى «نويت ابني الكويت»

ضمن إطار برنامجه للمسؤولية الاجتماعية وانطلاقا من دوره الريادي في تطوير المجتمع الكويتي، أعلن بنك برقان عن رعايته الاستراتيجية للمشروع الوطني «نويت ابني الكويت» والذي يعد من المبادرات الوطنية التي أطلقها الاتحاد الكويتي التنموي بقيادة أعضاءه المتطوعين من فريق «الارشاد الاكاديمي الوطني» المعتمد من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل و وزارة الدولة لشؤون الشباب.

ويعتبر المشروع مشروعاً وطنياً تنموياً فكرياً ثقافياً والأول من نوعه في الشرق الاوسط والخليج العربي لما فيه من توجيه وارشاد للطلاب. ويقام هذا المشروع تحت رعاية معالي وزير التربية والتعليم العالي الدكتور بدر العيسى وبدعم من كل من وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وتتجلى رؤية «نويت ابني الكويت» في تأسيس مشروع دولة لتقديم فعاليات تطوعية بشكل احترافي تخدم الطلبة والمجتمع و تساهم في إيجاد جيل ناجح قادر على الارتقاء بالوطن. الأمر الذي وجد ترحيبا ودعما كبيرين من قبل عدة جهات معنية بالشؤون التعليمية والتربوية في الكويت.

ويذكر أن مشروع « نويت ابني الكويت » هو مشروع تطوعي وغير ربحي، ويمتد ليشمل جميع محافظات الكويت لاتاحة المشاركة لجميع الشرائح والفئات الطلابية. إضافة إلى ما يقدمه المشروع من الخدمات الإرشادية والفعاليات التي تتضمن دورات وورش ومحاضرات وجلسات لمهارات الحياة والتفوق الدراسي واختيار التخصص الدراسي والأكاديمي، بحيث تستهدف الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين. وستستمر فعاليات المشروع طوال مدة الموسم الدراسي كما تقدر الطاقة الاستيعابية للمشروع بـ 20.000 شخص ووصلت عدد فعاليات المشروع إلى 68 فعالية. ويأتي دعم بنك برقان لهذه المبادرة ضمن برنامجه الاجتماعي تحت عنوان «ENGAGE» – معا نكون التغيير، والذي يسلط الضوء على الجوانب الهامة و المؤثرة في المجتمع بالاضافة الى تعزيز الرعاية الاجتماعية من خلال المساهمة في المبادرات التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية. ويأتي نهج حملة «ENGAGE» تماشيا مع مبادئ بنك برقان كمؤسسة مالية كويتية رائدة، بحيث ينسجم اسلوب سياساته مع احتياجات ومصالح المجتمع الكويتي.